

[illegible]

القصر ودوره في السياسة المصرية ١٩٢٢ - ١٩٥٢

• **مذكرات حمود بن يوسف**

عرض

دكتور احمد زكريا الشلق

في الكتاب أحد عشر مذكروا الدبلوماسية السياسية والاستراتيجية بالأهرام
عام ١٩٨٣، ويقع في ثمانية وعشرين فصلاً، تشملهم ٤٢٠ صفحة،
وال مؤلف هو الأستاذ محمد حسن مؤلف أيضاً الذي تكلّف وكيلاً، ورئيساً بالنيابة،
للدیوان الملكي حتى عام ١٩٥٨، وقد قدّم لنا الكتاب باعتباره عامراً، يسر
وشارك في أهم أشتات حطلة في تاريخ مصر المعاصر، وكجسدية
لذكراته وأخطأاته، وسرّ في البداية على وعلى سبيل التجاوز
مذكراته حين يوم معاً، وذلك لأن اعتبارها على النحو الذي خراجت
به كمذكرات سياسية، هو أمر يحتاج إلى مراجعة ونقل.

لقد بدأ المؤلف صله بالملك فاروق حين كان سكرتيراً بالمفوضية المصرية بلندن عام ١٩٣٥ حيث كان فاروق أميراً يتعلم هناك، وكان المؤلف ضابط اتصال بين وزير مصر المفاوض، ومقر الأمير، ثم استأنف صلته به بعد ذلك

عام ١٩٣٨ حين عين مديرا لكتب الصحافة بوزارة الخارجية ، ثم مديرا للرقابة على النشر الى أن انتقل المؤلف الى الديوان الملكي مديرا للإدارة العربية بعـام ١٩٤٨ ، وأصبح وكيلا للديوان منذ عام ١٩٤٤ وحتى عام

١٩٥٢: تخللت تلك فترات كان فيها رئيسا للديوان بالنيابة ، كما كان كانتم
سر مجلس البلاط وحاملا لأختام الملك ، ومن هنا تكمن أهمية الكتاب الذي
شأنك صاحبه ، وشاهد عن قرب الكثير من أحداث عصره في فترة بالغة

الأثر من حياة مصر السياسية، كان فيها اللبروان الملكي أداة الاتصال الرسمية بين القصر والحكومة، حيث أتيحت له فرصة الاتصال برؤساء

الوزارات بشكل مباشر ، وهم يمسكون بأزمة السلطة ، كما اتاحت له ، وهو يمتلك حس المؤرخ ، فرصة الالام بالوثائق والأوراق الرسمية المحفوظة بالديوان ، وحين استقر به المقام أخيرا بوحدة الدراسات والبحوث التاريخية التابع لمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام ، أخرج لنا كتابه هذا كإهداء للتاريخ .

والفصل الأول بمثابة تمهيد للكتاب وعنوانه « دستور ١٩٢٣ ومكونات القصر » ويتناول فيه تشكيل لجنة الدستور والأزمات التي واجهتها عند اعداد نصوص الدستور ومحاولات تعديلها ، وحقوق المدة الدستورية ، ثم دراسة دواوين القصر وفروعها كمؤسسة قائمة بذاتها ، ثم أرشيف السراي الذي يضم محفوظات الديوان العام ، والمحفوظات الخاصة بالتاريخية . أما الفصلان الثاني والثالث فيتناولان سيرة حياة المؤلف وتدرجه في الوظائف الدبلوماسية ثم الصحافة والأخبار وظائفه واختصاصاته بالديوان الملكي وعرض ذلك كله في تسلسل تاريخي منظم . أما الفصل الرابع فيتناول موقف القصر من الحركة الوطنية المصرية والمفاوضات المصرية مع البريطانية جدا ويركز على أن القصر كان عاملا مشتركا في ممارسة السلطة عن طريق أحزاب الأقلية وبعض المستقلين . وقد تتبع المؤلف خلال هذا الفصل الهام سلسلة المفاوضات البريطانية موضحا موقف القصر منها .

أما الفصل الخامس فيتناول موقف الملك فؤاد من بعض الأزمات الدستورية ، وأولها محاولات الملك توميسلاف فنتلافيتش عند اغتيال فنتلافيتش عام ١٩٢٣ ، وأزمة الملك مع منغريغول عام ١٩٢٤ ، وأزمة الأمير الملكي الباهلي بخلف الوزراء فيمن الولاء للملك ، وأزمة مجلس الموصلية على وفاة الملك فؤاد والمجاسات المحيطة بها . الخ ثم يتبع المؤلف الإزمات الدستورية في عهد الملك فاروق في الفصل السادس ، ومنزاعه مع الوفد ، ونشأة المحاور داخل الوفد ودور الملك في انقسامه ، وأزمة إنشاء وزارة للقصر ، ومسألة القمصان الزرقاء ، وأزمة تعيين الملك فاضل ماهر رئيسا للديوان

الملكي ، وسلطات الوزارة في منح الرتب والنياشين ، وتعيين خمس أعضاء الشيوخ ، ومحاولات الوفد عزل الملك وإستبداله بالأمير محمد عبد المنعم ، وبالولايات التي أدت إلى اقالة الوزارة الوفدية (١٩٣٧) .

٥٥ . الفصل السابع : في تناول دور القصر في سياسة تجنيد مصر ويلات الحرب العالمية الثانية . ٥٦ . بينما خصص الفصل الثامن لحادث في فبراير ١٩٤٢ وملاصقة داخلي القصر ، مع الطريقة التي موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الأزمة واعتراضها على محاولة عزل الملك فاروق . ٥٧ . وينتقل المؤلف بعد ذلك لدولة موقف القصر من أزمة الوفد والكتاب الأسود في الفصل التاسع ، وخصومة النحاس باشا ومكرم باشا ، وعناصر الخلاف بين الوزارة الوفدية والقصر ، وأسس لتجارب الحكومة . ٥٨ . الخ . وقد تناول الفصل العاشر استكمال عناصر الخلاف بين القصر والوزارة ومحاولة القصر تعيين رئيس الديوان الملكي رئيسا للوزراء ، وكان أحمد حسين باشا وقتها هو المكلف بتأليف الوزارة الجديدة ، ثم ألم بتطور الأحداث التي أنهت الفكرة بعد تدخل السفير البريطاني . ٥٩ . ثم تنتهي الأزمة باقالة وزارة ٤ فبراير ١٩٤٢ التي تناولها المؤلف في الفصل الحادي عشر .

٦٠ . الفصل الثاني عشر : في تناول موقف الملك من القوات المسلحة ، وموقف القصر من مسألة السودان وتطورها ، ثم علاقة القصر بالأزهر والمعاهد الدينية ، وأخيرا يتناول في الفصل السادس عشر نظرة الملك إلى الممارسة الديمقراطية وفيه يتعرض لدور الملك من خلال الأحزاب اللا وفدية ومن خلال مناورات رئيس الديوان الملكي .

٦١ . وفي الفصل السابع عشر والثامن عشر يتناول المؤلف عودة الوفد الأخيرة إلى الحكم ، وفي وزارته الأخيرة (٥٠ - ١٩٥٢) حيث يتعرض

للمناخ السياسي الذي خلف الحرب العالمية الثانية ومحاولات تأليف الوزارة القومية ثم الملابس التي أدت إلى عودة الوفد إلى سلطة .. كما يتناول المؤلف قضية الأسلحة الفاسدة التي أثارها مجلة روز اليوسف سنة ١٩٥٠ مع تتبع تحقيقاتها حتى تم حفظها بالنسبة لأفراد الحاشية .. ثم يعود المؤلف لتبادل اخفاق المفاوضات لحل القضية الوطنية المصرية ثم إلغاء معاهدة عام ١٩٣٦ وما ترتب على ذلك من أحداث (في الفصلين ٢٠، ٢١) بلغت ذروتها في حريق القاهرة ، الذي تناولته المؤلف في الفصل الثاني والعشرين ، مشيراً إلى ازدياد شعبية الجماعات السياسية الجديدة (الإخوان - الشيوعيون - مصر الفتاة) .. ثم تتبع الأزمات التي أعقبت انقلاب وزارة الوفد ، ثم وزارات الانقلاب ، والظروف التي مهدت لقيام الثورة . وفي الفصل الرابع والعشرين يعطينا المؤلف ملخصاً لبعض الأزمات الوزارية التي وقعت في حينها ثم رأى استعادتها وإيضاحها في فصل مستقل .. أما الفصل الأخير فهو بعنوان « على هامش المذكرات » وقد تعرض فيه المؤلف لبعض ذكرياته الخاصة والمواقف المتعلقة بالرتب والنياشين والتجاوزات في استعمال السلطبة . الخ .

وهناك عدة ملاحظات وتعليقات منهجية تتعلق بالمذكرات ، وإن كان هذا لا يعني أن المؤلف قد اتبع منهاجاً موضوعياً وتاريخياً في آن واحد ، وفي لغة سهلة مشرقة وصياغة محكمة .. وأول ملاحظتنا أن المؤلف قد اختار لكتابه عنوانين هما : « القصر ودوره في السياسة المصرية » ، « مذكرات حسن يوسف » مما يجعلنا نتساءل : هل هذه هي مذكرات حسن يوسف بأشأ بالفعل ، أم هي دراسة للقصر ودوره في السياسة المصرية من خلال قدرات حسن يوسف وقلمه ؟ ومن المسلم به أن المؤلف لم يرجع إلى دفاتر مذكراته إلا بعد ١٠٦ صفحة من الكتاب .

ثم إذا كان المؤلف قد درس دور القصر من خلال مذكرات ووثائق القصر والوثائق الانجليزية فلماذا لم يستكمل الصورة السياسية الأخرى بدراسة المصادر التاريخية التي تعاملت مع القصر .. ثم هل هي مذكرات

أم مجرد ذكر ليعلم ؟ أو ربما يكون من الأفضل لو بدأ المؤلف كتابه بالفصلين
للثاني والثالث اللذان يتناولان سيرة حياته في الوظائف ، وهما في الواقع
فصل واحد لا يفتقر إلى الحديث عن شخصية المؤلف من حيث نشأته
ومولده وأصوله الاجتماعية وتكوينه الثقافي والسياسي .

وهناك ملاحظة منهجية تتعلق بتقسيم الكتاب إلى فصول بشكل
مفتته على هذا النحو الذي خرج به ولكن يمكن المؤلف أن يدمج فصولا
تتعلق بموضوعات ولابد من فصل واحد فعلي السبيل المثال :

— الفصلان الثاني والثالث : ويتناولان صاحب المذكرات من
الدبلوماسية إلى الصحافة .

— العاشر والحادي عشر : صراع القصر مع وزارة ٤ فبراير ١٩٤٢

— الفصول ١٦ — ١٨ : عودة الوفد الأخيرة للحكم .

— الفصلان العشرون والحادي والعشرون : المفاوضات والغاء
المعاهدة .

— الفصل الرابع والعشرون يمكن الغاؤه وإضافة الجديد فيه
إلى الفصول السابقة في سياقها الزمني وذلك أن به تكرارا كثيرا
واسترداد لحوادث وآراء تناولها المؤلف قبل ذلك .

وهناك ملاحظة تتعلق بكون الكتاب يركز على صراعات القصر مع الوفد
خلال وزارات ٣٦ — ١٩٣٧ ثم ٤٢ — ١٩٤٤ ثم ٥٠ — ١٩٥٢ دون أن
يكتب كثيرا عن محادثات القصر لوزارات الأقلية ومساندته لها . كذلك
فإن المؤلف لم يذكر كل الأسرار التي يعرفها ، الأمر الذي يجعلنا نطالبه
بجزء وثائقي من مذكراته ينشر فيها نصوص مذكراته نشرًا وثائقيًا جديدًا .

وهناك تساؤلات أخرى حول حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ حيث لم يذكر
لنا على عاتق من تقع مسؤوليته وإن كان قد أشار إلى دور أمين عثمان ولم
يقُل لنا ما هو هذا الدور بالتفصيل . كما أن المؤلف صور أزمة الكتاب

